

حول النظام

الوطني للمعلومات

وإرساء شبكة معلومات على المستوى الوطني (انترنت) تكون قادرة على مجارة الشبكات الدولية، وقادرة في نفس الوقت على الاستجابة لحاجة المجتمع المتعاظمة للبيانات والمعلومات الصحيحة والدقيقة على مختلف الاصعدة، وفي مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعلى مستوى الأجهزة والمؤسسات والشركات العامة والخاصة، بل وحتى على مستوى الأفراد، وبما يعزز قدرات المجتمع في مجال التخطيط والتنفيذ والمتابعة، ويساهم في نموه وازدهاره ورفقيه .

في ضوء ما تقدم، وكذلك في ضوء ما أُخذ من قرارات منذ أزيد من عقدين على صعيد اللجنة الشعبية العامة، (أي قبل انتشار ثورة المعلومات والاتصالات)، والتي كانت متعلقة بإنشاء مراكز قطاعية للمعلومات (17 مركزاً قطاعياً على وجه التحديد) تغطي مختلف المجالات الاقتصادية وفي مقدمتها النفط والكهرباء والصناعة والزراعة والنقل والمواصلات والتجارة والمالية والصحة والتعليم وغيرها، لتعمل كروافد تصب في نظام وطني (مركزي) للمعلومات أنيط بالهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات مهمة إنشائه ليكون المصدر الجامع لكافة البيانات والمعلومات التي تحتاجها مخططات المجتمع التنموية الاقتصادية والاجتماعية .

في ضوء كل ذلك، فإن تساؤلات شتى لا بد وأنها بدأت

تطرقنا في العدد (19) من هذه المجلة [الصادر في عام 2003] لموضوع مجتمع المعلومات الذي أطل على العالم حديثاً طارقا الأبواب بقوة، ومحدرا من تعاضم الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية، ومنذرا المجتمعات النامية بأوخم العواقب إن هي لم تستطع وفي أسرع وقت التأقلم مع أنظمة المعلومات والاتصالات الحديثة، ولم تتمكن من مواكبة الكم الهائل من المعارف والمعلومات في شتى ميادين الحياة الذي بدأ ينهال عليها عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، فالتبعية وربما الاستعمار (اقتصادياً على الأقل) سيكون مصير من يتخلف عن ركب مجتمع المعلومات، والتلاشي والاندثار (ثقافياً على الأقل) سيكون نهاية من يركن للبالبي والعتيق من الأساليب والمناهج التعليمية والإدارية والسياسية، ولا يأخذ بالجدد في مجال تقنية الاتصالات والمعلومات.

وكنا قد تطرقنا قبل ذلك بعدة سنوات في العدد (8) [الصادر في عام 1997] إلى موضوع وثيق الصلة بموضوع مجتمع المعلومات، تناولنا فيه الحاجة إلى إنشاء شبكة وطنية للمعلومات (انترنت) لتعمل بالتوازي مع شبكة (الانترنت)، وجادلنا بأن مجرد الارتباط بشبكة الانترنت لا يعني دخول عصر المعلومات، أو بالمفهوم الأحدث قيام مجتمع المعلومات، وأنه لا بد من تأسيس قواعد وأنظمة محلية للمعلومات،

الوطني المنشود في المستقبل يمكن تلخيصها في جملة واحدة " **المعلومات في متناول الجميع** "، وبناء على هذه الرؤية فإن الأهداف التي يتعين على المجتمع بكافة شرائحه ومؤسساته أن يسعى لتحقيقها يمكن أن تتلخص في : العمل من أجل إرساء نظام وطني للمعلومات قابل للاستدامة ، والاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل إنشاء شبكة معلومات محلية (انترنت)، وتقديم خدمات جديدة، وتحقيق إمكانيات النفاذ الشامل لجميع شرائح المجتمع، وتوفير وتحسين توصيلية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع مؤسسات الدولة بما في ذلك المؤسسات التعليمية ، و المؤسسات الصحية ، والمكتبات ، ومكاتب البريد، والمراكز الاجتماعية، والمتاحف وغيرها من المؤسسات المفتوحة أمام الجماهير، وكذلك الأفراد.

وبطبيعة الحال فإن جزءا كبيرا من مسؤولية تحقيق هذه الأهداف في أقرب أجل ممكن يقع على عاتق اللجنة الشعبية العامة التي عليها أن تقوم بوضع الاستراتيجيات و الخطط اللازمة، و أن تعمل على توفير الموارد المادية والبشرية الكافية لتنفيذ تلك الاستراتيجيات و الخطط، وأن تسعى بكل السبل في سبيل إنشاء شبكة محلية للمعلومات (**انترنت**) تعمل بالجميع من أجل الجميع .

وإذا ما نجح المجتمع في تحقيق ما تقدم، ونسأل الله تعالى أن يتم ذلك، فإن بإمكان المرء أن يتخيل ما سيكون عليه الحال في المستقبل المنظور، وأن يتخيل النقلة النوعية الحضارية والثقافية والعلمية التي يمكن أن تتحقق في وجود نظام معلومات وطني يتميز بالكفاءة والشفافية، نظام تكون فيه المعلومات في متناول الجميع.

أمين لجنة التحرير

تطرح نفسها يالحاح في ذهن القارىء: ماذا أعددنا لدخول مجتمع المعلومات ودخول عصر شبكات المعلومات (الانترنت) و(الانترنت)؟ وما مصير كل تلك القرارات المتعلقة بإنشاء مراكز المعلومات القطاعية؟ وهل تم إنشاء جميع مراكز المعلومات المقررة؟ وإذا كان قد تم إنشاء بعضها فقط، فهل نجح هذا البعض في القيام بالمهام الملقاة على عاتقها؟ ولماذا لم تُنشأ باقي المراكز؟ وهل تمكنت الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات من تأسيس النظام الوطني للمعلومات؟ وإلى أي مدى يمكن للمجتمع أن يعول على ما تحقق حتى الآن من قواعد وأنظمة للبيانات والمعلومات في القيام بعمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة للمشروعات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية التي هو في أمس الحاجة إليها؟ وأخيراً وليس آخراً هل قرارات إنشاء النظام المركزي والمراكز القطاعية التي اتخذت قبل انتشار ثورة الاتصالات والمعلومات وبروز شبكة الانترنت ما زالت صالحة أم يجب إعادة النظر فيها وربما حتى استبدالها بما يتماشى مع المعطيات الجديدة في عالم المعلومات والاتصالات؟

إن الإجابة على مثل هذه التساؤلات وغيرها، وبشفافية وتجرد، أمر في غاية الأهمية. وقد تكون بعض الأجوبة غير مرضية إلا أن ذلك يجب أن لا يثني عن السعي في طلبها، ولا عن إثارة المزيد من التساؤلات التي تهدف إلى تسليط الضوء على هذا الموضوع الحيوي، وتهدف إلى بلورة رؤية جديدة لنظام المعلومات الوطني الذي ننشده في المستقبل، ونريده أن يكون قادرا على الاستجابة لمتطلبات المرحلة القادمة التي لن يتمكن المجتمع من اجتيازها بدون التخطيط السليم في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية، والذي بدوره لن يستقيم إلا في وجود معلومات صحيحة ودقيقة وكافية.

إن تحديد رؤية جديدة لدور ونوعية نظام المعلومات